

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بشأن المعونة الغذائية
بين جمهورية مصر العربية وإيطاليا الموقع في روما بتاريخ

١٩٧٦/٩/٢٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ورفق على الكتاب المتبادل بشأن المعونة الغذائية بين جمهورية مصر
العربية وإيطاليا الموقع في روما بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٣ ، وذلك مع التحفظ
بشروط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ المحرم سنة ١٣٩٧ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

السيد السفير

بالإشارة إلى الاتفاق الذي تم بين حكومتنا لتوريد دقيق القمح إلى جمهورية
مصر العربية كمعونة في إطار معاهدة الأغذية التي تمت في واشنطن
في ١٩٧١/٣/٢٩ تقترح أن يكون الشحن طبقا للشروط الواردة
في المرفقين (١ ، ٢) من هذه المذكرة والتي تعتبر جزءا متما لهذا الاتفاق .

فالذا وانتمت جمهورية مصر العربية على هذه الشروط فإن هذه المذكرة
والموافقة التي سترسلونها سيادتكم يكونان بمثابة اتفاق بين دولتنا يكون
ساري المفعول من تاريخ مذكركم وأي مشكلة تنشأ عن هذا الاتفاق تسوى
عن طريق المفاوضات فور طلب إحدى الحكومتين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

السيد/صلاح الدين حسن

سفير (ج ٢٠٠ ع) روما

وأبانا لما تقدم فإن الحكومة والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق
بناهما المفوضين قاما بتوقيع هذا الاتفاق باسميهما على أن يسلم في اليوم
رأسه المذكورين أدناه .

الولايات المتحدة الأمريكية

جمهورية مصر العربية

عنها :

عنها :

الاسم : هـ. فرعمان ماشيوز

الاسم : د محمد زكي شافعي

الوظيفة : القائم بالأعمال

الوظيفة : وزير الاقتصاد والتعاون

الاقتصادي

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٧
لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٦ بشأن الموافقة على التعديل
الثاني لاتفاقية المنحة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة
الأمريكية الموقع عليها في القاهرة بتاريخ ١٩٧٦/٩/٣٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٣ ؛

قرر :

مادة وحيدة : ينشر في الجريدة الرسمية التعديل الثاني لاتفاقية المنحة
بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع
عليها في القاهرة بتاريخ ١٩٧٦/٩/٣٠ ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٦/٩/٣٠

محرم في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٧ (١٦ مارس سنة ١٩٧٧)

إسماعيل فهمي

٦ - تقدم حكومة (ج. م. ع) للحكومة الإيطالية وجميع المعلومات الخاصة بتطبيق هذه الشروط ولتنفيذ ذلك تقدم (ج. م. ع) البيانات الآتية:

(أ) ميناء التفريغ وتاريخ وصول كل باخرة والنوع والكمية وطبيعته كل شحنة مفرغة وتاريخ انتهاء التفريغ .

(ب) الكمية المباعة والنظام التجاري الذي اتبع في البيع .

(ج) موقف الحساب الخاص الناتج عن عائد مبيعات المحصول الوارد كساعدة .

(د) المشروعات الممولة من رصيد الحساب الخاص ومقدار المساهمة المالية من هذا الحساب بالمقارنة الى جملة الأموال اللازمة للشروع .

(هـ) المعلومات المشار إليها في الفقرة (أ) تقدم في مدة لا تزيد عن ٣٠ يوماً من تاريخ تفريغ كل شحنة المشار إليها والمعلومات المطلوبة في البنود (ب ، ج ، د) فتقدم خلال المدة حتى ٣١/١٠/١٩٧٧

٧ - أما مسئوليات الحكومتين الإيطالية والمصرية بخصوص التسليم والاستلام فهي موضحة بالملحق رقم ٢ وأي نزاع يسوى مباشرة بين الحكومتين .

الملحق (٢) :

شروط خاصة

بسادد دقيق القمح موانئ الشحن

(١) يتم التسليم في اللحظة التي تمر فيها البضائع من حاجز البانحة في موانئ الشحن وجميع مصاريف القواصل والتسليف تكون على حساب (ج. م. ع) .

جميع المصاريف التي تلي عملية التسليم من اللحظة التي تمر فيها البضائع من حاجز البانحة تكون على حساب حكومة (ج. م. ع) .

(٢) تنتقل مسئولية الإخطار من الحكومة الإيطالية إلى حكومة (ج. م. ع) من اللحظة التي تمر فيها البضائع حاجز بانحة في موانئ الشحن .

(٣) تعين الحكومتين ممثلين لتنفيذ هذه الشروط وفي جميع الظروف تعين حكومة (ج. م. ع) ممثل في كل ميناء شحن .

(٤) تضع حكومة (ج. م. ع) تحت أمر وتخطر في الوقت المناسب الحكومة الإيطالية أو ممثلها عن البراخر التي ستقوم بشحن البضائع حتى تتفق تواريخ الشحن مع تواريخ المنفق عليها مع (AIMA) تخطر حكومة (ج. م. ع) ممثل الحكومة الإيطالية عن البانحة قبل تاريخ وصولها إلى ميناء الشحن بمدة لا تقل عن ٧ أيام عمل . وتجهل حكومة جمهورية مصر العربية النتائج التي تحدث بسبب تأخر الإخطار أو عدم .

شروط توريد دقيق قمح إلى (ج. م. ع)

ملحق رقم ١

١ - في إطار برنامج المعونة الغذائية لسنة ١٩٧٢/١٩٧٣ تتعهد الحكومة الإيطالية بأن تقدم لحكومة (ج. م. ع) كمهدية ١٠٥٩٦ طن دقيق تعادل ١٦٠٠٠ طن حبوب القمح المقدم مساعداً يكون بالمواصفات الآتية :

محتويات الرمد حد أقصى ٥٢٪ بروتين حد أدنى ١٠٫٥٪ رطوبة حد أقصى ١٤٪ الدقيق المذكور عاليه يباع في أجلة جوت جديدة ٥ كجم يكتب عليها دقيق قمح هدية من الحكومة الإيطالية .

تسليم الدقيق عاليه يتم في أجلة كاهومذكور عاليه (FOB) الموانئ الإيطالية حتى ٣١/٣/١٩٧٧ وشروط التسليم يتم الاتفاق عليها بين (ATMA) وبين ممثل (ج. م. ع) .

٢ - تتعهد جمهورية مصر العربية باتخاذ الخطوات الضرورية لنقل دقيق من موانئ الشحن الى موانئ التفريغ .

وتلتزم جمهورية العربية ببذل العناية الكافية في أن تكون عملية النقل البحري خاضعة للنافسة العادلة بدون تحيز .

٣ - تتعهد جمهورية مصر العربية بأن تكون كميات الدقيق للاستهلاك المحلي وتباع في الأسواق الداخلية وأن تكون الأسعار هي نفس الأسعار المحددة للمحاصيل المماثلة .

وقيمة هذه المعونة بعد خصم التولون البحري والتن العادي التجاري في السوق المحلي تودع في حساب خاص لتغطية المصاريف التي تحملها حكومة (ج. م. ع) لتمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

٤ - تتعهد الحكومتان بتطبيق هذه الشروط لتجنب أي إخلال بالسير الطبيعي للإنتاج والتجارة الدولية وأن تتخذ الخطوات الضرورية لأن تكون الكميات المقدمة مساعداً هي بالإضافة الى وليست بديلة للصفقات التجارية التي كان سيتم إبرامها في حالة عدم وجود هذه المساعدة .

٥ - وتتعهد حكومة (ج. م. ع) باتخاذ اللازم لمنع إعادة تصدير دقيق المقدم كساعداً أو أي منتجات مستخرجة من الحبوب المذكورة وكذلك أو ادوات تجاربه أو غير تجارية لمدة ٦ أشهر بعد آخر استلام من دقيق المنتج في الدولة ومن نفس نوع الدقيق المستلم كساعداً والمنتجات المصنعة .

(روما في ١٩/٩/١٩٧٦)

السيد السفير

أتشرف بأن أشير إلى مذكرة سيادتكم بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٣ ونصها كالتالي :

بالإشارة إلى الاتفاق الذي تم بين حكومتنا لتوريد دقيق القمح إلى جمهورية مصر العربية كمعونة في إطار معاهدة الأغذية التي تمت في واشنطن في ١٩٧١/٣/٢٩ فتقترح أن يكون الشحن طبقا للشروط الواردة في المرفقين ١ ، ٢ من هذه المذكرة والتي تعتبر جزءا متما لهذا الاتفاق .

فإذا وافقت جمهورية مصر العربية على هذه الشروط فإن هذه المذكرة والموافقة التي سترسلونها سيادتكم يكونان بمثابة إتفاق بين دولتنا يكون ساري المفعول من تاريخ مذكرة سيادتكم .

وأى مشكلة تنشأ عن هذا الاتفاق تسوى عن طريق المفاوضات فور طلب إحدى الحكومتين أتشرف بإحاطة سيادتكم أن حكومة مصر العربية توافق على ما جاء بمذكرة سيادتكم والملحقين المرفقين بها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

السيد / ماريومون لو المدير العام للشئون الاقتصادية
وزارة الشئون الخارجية روما .

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٠ الخاص بالموافقة على الكتاب المتبادل بشأن المعونة الغذائية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا في روما بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٣ . وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٧٧ ؛

قرار

مادة وحيدة : ينشر في الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل الخاص بالمعونة الغذائية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا الموقع في روما بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٣ ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٦/٩/٢٣ .

تحريرا في ٢٢ المحرم سنة ١٣٩٧ (١٢ يناير سنة ١٩٧٧)

اسماعيل فهمي

تمثل جمهورية مصر العربية على أن ينص في عقد الايجار أن من واجب بطن البانحة إخطار مندوب الحكومة الإيطالية مقدما بتاريخ وصول البانحة ميناء الشحن قبل وصولها بمدة لا تقل عن ٧٢ ساعة .

توضع البضائع تحت أمر الحكومة (ج . م . ع) في الميناء المحدد من تاريخ إعلان البانحة استعدادها للشحن وإذا لم تضع الحكومة الإيطالية البضائع تحت أمر السفينة في الوقت المناسب فإن الحكومة الإيطالية تعمل جميع النتائج المترتبة على ذلك خصوصا غرامة التأخير والتعويض بسبب عدم تنفيذ العتد .

في حالة التأخير في وصول البانحة ووضعها تحت الطلب بواسطة حكومة (ج . م . ع) في ميناء الشحن أو في حالة عدم إمكان الشحن فإن التأخير الذي تسبب عنه إمكان الشحن حسب شروط (AIMA) تبقى البضاعة على حساب ومثولية حكومة (ج . م . ع) .

في حالة عدم قيام (ج . م . ع) بتقديم بانحة ذات حمولة كافية طبقا للشروط المتفق عليها مع (AIMA) فإنه يعتبر تقصيرا مالم تخطر تلفرافيا مندوب الحكومة الإيطالية في اليوم الأخير الممد للتسليم على الأكثر ، بأنها تريد مد المدة المذكورة في حالة هذا الطلب تحتفظ الحكومة الإيطالية بالبضاعة نيابة عن حكومة (ج . م . ع) وتكون المصاريف الناتجة عن هذه الحالة على حساب حكومة (ج . م . ع) .

تكون (ج . م . ع) مسئولة عن النتائج الناشئة عن تقديم سفينة لا يتفق حجمها مع إمكانيات ميناء الشحن .

(٥) نسبة السماح فيما يخص بشحن الكميات المتفق عليها مع (AIMA) هي ٥٪ وعلى أي حال لا يزيد إجمالي الكميات عن ٢١٠٠٠ طن .

في حالة ما إذا كانت الكميات المعدة للشحن على بانحة معينة قد شغنها بالكامل لظروف خارجة عن إرادة الحكومة الإيطالية فإن الكمية المتبقية التي لم يتم شحنها في المدة المحددة تخزن على حساب حكومة (ج . م . ع) حتى إخطارها بالتنازل عن هذه الكمية .

وفي هذه الحالة يعتبر أن الحكومة الإيطالية قد قامت بكل التزاماتها نحو حكومة (ج . م . ع) .

(٦) بمجرد شحن البضاعة يقوم مندوب الحكومة الإيطالية بدون تأخير بإخطار حكومة (ج . م . ع) بتاريخ الشحن والكمية ونوع البضاعة المشحونة في وقت الشحن كما هي مبينة في بوليصة الشحن .